

# التنسيق الإحصائي ضمن المنظومة الوطنية للإحصاء بتونس

## الواقع والآفاق

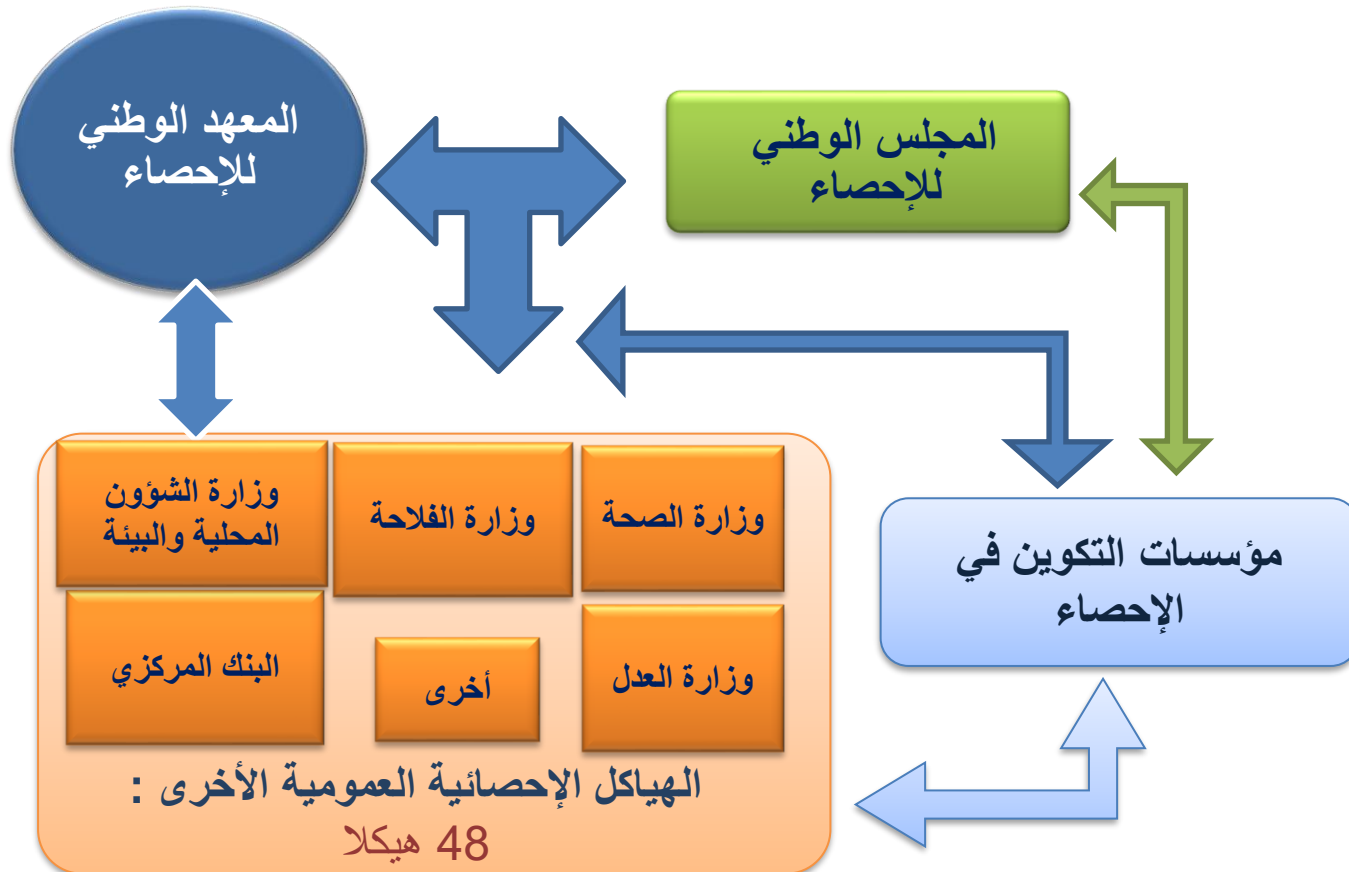
السيد محسن الحجاج  
كاهية مدير التنسيق الإحصائي والتعاون الدولي  
المعهد الوطني للإحصاء بتونس

1. المنظومة الوطنية للإحصاء
2. التنسيق الإحصائي
3. الأعمال التطويرية

## أهم الأطر القانونية المنظمة للنشاط الإحصائي :

- الفصل 21 من قانون المالية لسنة 1970 : يتعلق بإرساء المعهد الوطني للإحصاء سنة 1969
- الأمر عدد 780 لسنة 1994 : يتعلق بإرساء السجل الوطني للمؤسسات
- القانون عدد 32-99 لسنة 1999 المؤرخ في 13 أفريل 1999 والمتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء
- الأمر عدد 2797 لسنة 1999 : يضبط تركيبة المجلس الوطني للإحصاء وتنظيمه وطرق تسييره
- الأمر عدد 2799 لسنة 1999 : يضبط شروط وإجراءات إنجاز التعدادات والمسوح الإحصائية التي تقوم بها الهياكل العمومية للإحصاء لدى أشخاص غير تابعين لها
- الأمر عدد 2408 لسنة 2000 : يضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المعهد الوطني للإحصاء
- القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 : يتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- الأمر عدد 1643 لسنة 2005 : بضبط الهيكل التنظيمي للمعهد الوطني للإحصاء
- القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2014 : يتعلق بمصادقة الجمهورية التونسية على الميثاق الإفريقي للإحصاء

تركيبة المنظومة الوطنية للإحصاء :



## البرمجة الإحصائية :

- إعداد المحور الخاص بالإحصاء والمدرج في المخطط الخماسي للتنمية
- إعداد البرنامج الوطني للإحصاء (خماسي)
- إعداد البرنامج السنوي للإحصاء

## مساندة الهياكل الإحصائية : التعاون الفني وتبادل المعطيات :

- في إنجاز المسوح الإحصائية : من خلال الإنجاز الكلي أو الجزئي أو إبداء الرأي في الملف الفني للمسح في إطار إجتماعات لجنة دراسة ملفات منح التراخيص لإنجاز المسوح (المجلس الوطني للإحصاء)
- في إعتماد التصانيف الرسمية : تقديم الدعم الفني من خلال التكوين أو الإسناد الفني عن طريق إعداد جداول التطابق أو إبداء الرأي في ترميز الوحدات
- تدعيم قدرات العاملين في مجال الإحصاء ضمن المنظومة الوطنية للإحصاء (برمجة وإنجاز الدورات التكوينية لفائدة إطارات الهياكل)
- تشريك الهياكل الإحصائية في برامج التعاون الدولية حسب الموضوع
- إمضاء إتفاقيات تعاون فني وتبادل معطيات

## الإجتماعات والتظاهرات :

- مشاركة المعهد وكافة المنتجين للمعلومة الإحصائية والمستعملين في إجتماعات فرق العمل واللجان القطاعية صلب المجلس الوطني للإحصاء
- عقد المعهد الوطني للإحصاء إجتماعات تشاورية مع المنتجين والمستعملين في إطار مهمة وذلك لتدعيم التعاون الفني وتبادل المعطيات من أجل الإستجابة لطلبات المستعملين
- إنجاز المعهد لتظاهرات ودعوة المتدخلين من مستعملين ومنتجين حسب الموضوع لإبداء الرأي والتعريف بالحاجيات

## الدورات التكوينية :

- تنظيم المعهد لدورات تكوينية لفائدة الهياكل الإحصائية حسب الطلب
- دعوة الهياكل الوطنية للمشاركة في الورشات التدريبية التي ينظمها في إطار تدعيم التسيق الإحصائي (SDMX، nomenclatures، ...)
- تشريك الهياكل في الورشات والدورات التي تنظمها المؤسسات الدولية وذلك حسب مجال النشاط الإحصائي



المراحل الأساسية لتطور النظام الإحصائي التونسي :

1- أول عملية تعداد للسكان : سنة 1926

2- إرساء المعهد الوطني للإحصاء سنة 1969

3- إرساء المنظومة الوطنية للإحصاء سنة 1999

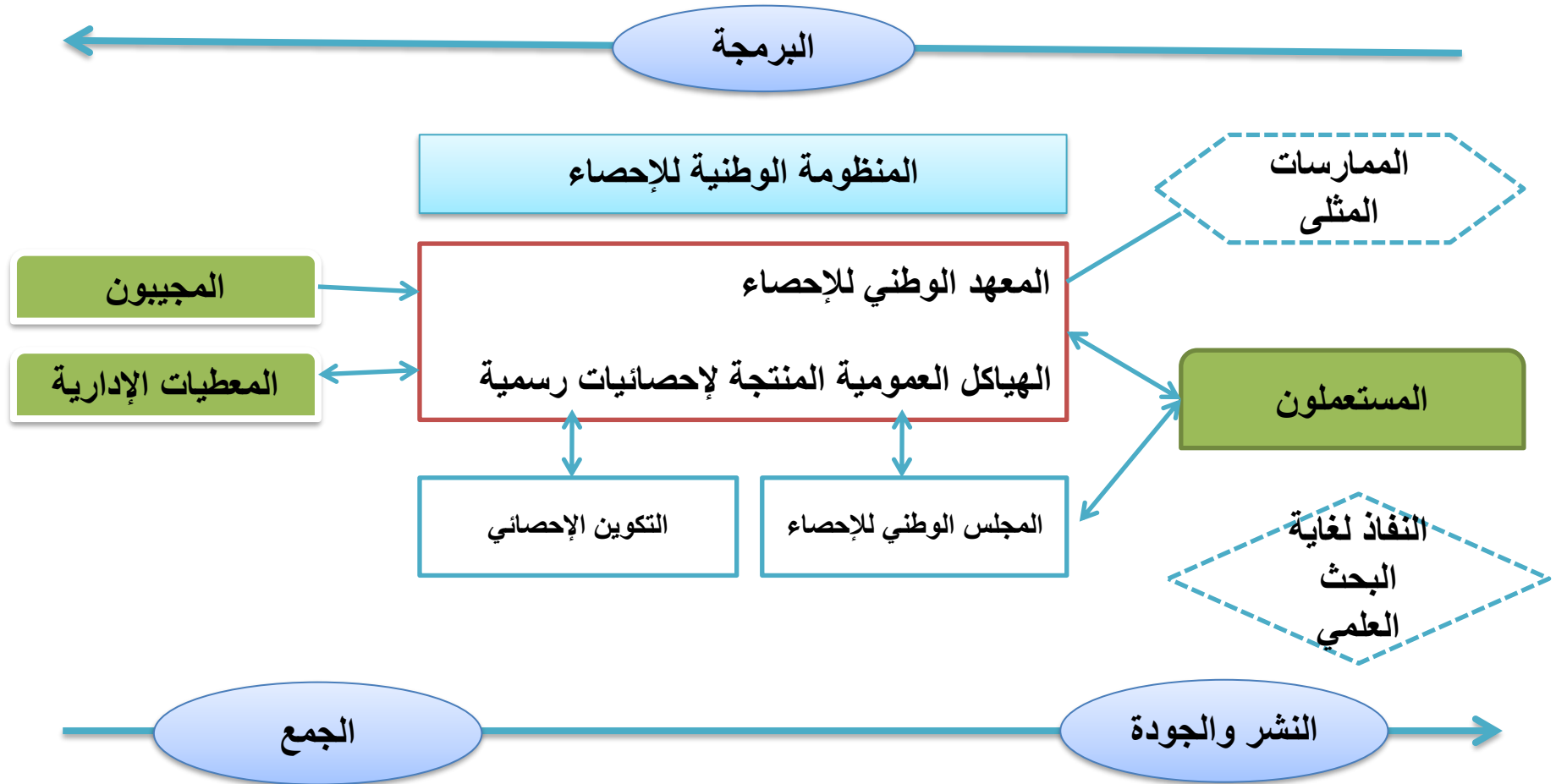
4- برنامج التوأمة مع هياكل من الإتحاد الأوروبي : 2016-2018

- تجديد القانون الإحصائي
- اعتماد الميثاق التونسي للإحصاء وإرساء فريق عمل خاص بالجودة
- هيكلية المعهد الوطني للإحصاء
- اعتماد نظام الحسابات القومية SCN2008
- تطوير الإحصائيات الجهوية وتدعيم أعمال النشر والتواصل مع المستعملين

تجديد القانون الإحصائي :

يهدف مشروع التجديد أساسا إلى تنظيم عمليات إعداد وإنتاج ونشر الإحصائيات الرسمية عبر تحديد :

1. المبادئ الأساسية للإحصاء،
2. مكونات ومهام المنظومة الوطنية للإحصاء،
3. البرمجة الإحصائية (الوطنية - السنوية) كآلية للتنسيق،
4. عمليات جمع البيانات،
5. السر الإحصائي،
6. الجودة والنشر،
7. الخدمات الإحصائية والمناولة.



### تدعيم هيكل المنظومة الوطنية للإحصاء :

- تحديد دور كل من المعهد الوطني للإحصاء والمجلس الوطني للإحصاء
- حوكمة المنظومة الوطنية للإحصاء من خلال تقليص عدد الهياكل الوطنية الإحصائية الأخرى وتدعيم التنسيق فيما بين مكوناتها
- إرساء مشروع خاص بتطوير الإحصائيات الجهوية يشمل إعادة هيكلة المكاتب الجهوية المحلية وتدعيم قدراتها لتتمكن من توفير هذه المعطيات بالتنسيق مع الهياكل والإدارات والمؤسسات الجهوية الأخرى

### البرمجة الإحصائية :

- إرساء لجنة خاصة بالبرمجة الإحصائية صلب المجلس يرأسها المعهد
- كما تضمن مشروع القانون الجديد ضرورة إسناد الصبغة القانونية على البرامج الإحصائية

## تدعيم الأطر التشريعية الأخرى :

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 : يتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة
- مشروع مراجعة القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- إدراج إلزامية اعتماد التصنيف التونسي للأنشطة الاقتصادية لسنة 2009 في القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بالإستثمار

## تدعيم جودة البيانات الإحصائية :

- إعتداد الميثاق التونسي للإحصاء: تمت المصادقة عليه سنة 2015
- تركيز فريق عمل خاص بالجودة يعمل على إرساء وحدة خاصة بالجودة تتولى في مرحلة أولى القيام بالأعمال المتعلقة بإدارة الجودة لدى المعهد لتشمل في مرحلة ثانية بقية الهياكل العمومية

## تطوير أعمال النشر وتبادل المعطيات :

- إعتداد معيار تبادل المعطيات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX)
- إعداد إستراتيجية خاصة بالنشر والتواصل مع المستعملين
- إطلاق النسخة الجديدة من موقع واب المعهد خلال شهر ماي 2021

## تنسيق الأعمال الخاصة بأهداف التنمية المستدامة :

- مشاركة المعهد وكافة الهياكل الإحصائية والمؤسسات الوطنية المتدخلة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وخاصة في أعمال اللجان الوطنية والتي تشرف عليها كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار
- إنجاز المعهد لورشات خاصة لمناقشة سبل توفير بعض المؤشرات وتجاوز صعوبات انتاجها وذلك بدعوة كل المتدخلين من مستعملين ومنتجين
- إدراج المعهد أنشطة جديدة في برنامجہ لتوفير مؤشرات ذات علاقة بأهداف التنمية المستدامة : مسح حول نظرة المواطن الى الأمن والحريات والحوكمة المحلية، مسح حول الهجرة الدولية ...
- إرساء منصة خاصة بأهداف التنمية المستدامة للبلاد التونسية
- المشاركة في إنجاز تقرير سنة 2009 وفي إعداد تقرير 2021 لمتابعة أهداف التنمية المستدامة الخاصين بتونس

- مراجعة مشروع القانون الإحصائي الجديد ليستجيب للمتطلبات التي فرضتها جائحة كورونا والتسريع في المصادقة عليه وإعداد النصوص التطبيقية،
- إعتماد هيكل تنظيمي جديد لتعصير المعهد عبر إرساء وحدة خاصة بإدارة الجودة وأخرى خاصة بالتكوين المستمر،
- مزيد تدعيم إستغلال المصادر الإدارية لتقليص المسوح وإستغلال ما توفره البيانات الضخمة،
- الإستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في جمع ونشر المعطيات الإحصائية،
- تطوير التعاون مع القطاع الخاص في مجال تبادل المعطيات لإستغلال المصادر المتوفرة
- تدعيم النظام الإحصائي بالموارد البشرية المختصة خاصة بالمعهد لسد الشغورات الحاصلة نتيجة الإحالة على شرف المهنة أو التي توجّهت للعمل في إطار التعاون الدولي،
- تعزيز التعاون مع مؤسسات التكوين في مجال الإحصاء من أجل مزيد الترابط بين التكوين الأكاديمي والحاجيات المستقبلية للنشاط الإحصائي



